

وقد ظاهراً كما في قوله تعالى وقد بلغني الكثير ومقدّم كما في قوله تعالى حضرت  
صدورهم لأن قد يقرب الماضي من الحاضر والأشكال المذكور واردة هنا  
وهو أن الحاضر الذي نحن بصددها غير حاله الذي تقابل الماضي وتقريب وقد  
الماضي منها فيقولون المقارنة إذا كان الحاضر والعامل ماضيين وللفظة قد  
أما تقرباً للماضي من الحاضر الذي هي زمان التكلم وربما يتعدى عن الحاضر  
التي نحن بصددها كما في قولنا جاني زيد في السنة الماضية وقد كبر فيه  
والاعتدادي ذلك من قولنا جاني زيد في السنة الماضية وقد كبر فيه  
المتفق فلهذا لا بد على المقارنة دون المصطلح أما الأولى أي دلالة على المقارنة  
فأولها لما لا يستغرق أي لا امتداد الشيء من حين الانتفاء إلى زمان التكلم  
وغيرها أي غير ما مثله وما الانتفاء متقدم على زمان التكلم مع أنه الأول  
استمرح أي استمر ذلك الانتفاء لما سبغ حتى يظهر وينتهي على انقطاع  
كما في قولنا لم يضرب زيداً من قبله ضرب اليوم فيحصل به أي بالشيء أو بان  
الوصول فيه الاستمرار الذي له عليها أي على المقارنة عند الاطلاق وتركيب  
التشديد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء بخلاف الثابت فاق وضع الفعل  
على فادة التجرد من غير أن يكون الاضطرار استمرح فإذا قلت ضربت ثارة كفي  
في صفة وضع الضرب في حين من اجزاء الماضي فإذا قلت ضربت افاد  
استغراق الشيء جميع اجزاء الزمان الماضي لكن لا قطعاً بخلاف لما وذلك  
لا يتم وصدوا ان يكون الاثبات والنتي في ظرفي تعين ولا يخفى ان الاثبات  
في الجملة إنما بنا فيها لتو دائماً وتحقيقة أي تحقيق هذا الكلام ان استمرح  
العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرح والوجود يعني ان بناء الحوادث وهو  
استمرح وجوده يحتاج إلى سبب وجوده لأنه وجود عقيب وجوده ولا بد  
للوجود الحادث من السبب بخلاف استمرح والعدم فانه عدم فانه يحتاج  
إلى وجود سبب بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود والاضطرار في الحوادث

للم

العدم حتى يوجد عليها حتى الجملة كما كان الاضطرار في الشيء الاستمرار حصل  
من اطلاقه الدلالة على المقارنة وأما الثاني أي عدم دلالة على المصطلح  
فلو انه منقياً هذا إذا كان شاملاً فعليه وان كانت اسمية فالجمهور  
جواز تركها أي بالواو وبكسر ما ترقى الماضي المنبت أي دلالة الاستمارة  
على المقارنة لكونها مستمرة لا على خصوص صفة غير ثابتة لئلا لها على  
التعام والاثبات نحو قوله في قوله أي مشاؤها والمهور أيضاً ان  
دخولها أي الواو أو الواو من تركها لعدم دلالتها أي الجملة الاسمية على عدم التبو  
مع ظهور الاستمارة فيهما نفس زيادة رابطة نحو قوله تعالى ولا تجعلوا  
الله نداً أو انتم تعبدون أي وانتم من أهل العلم والمعرفة أو وانتم تعلمون  
ما بين ما من الشفوات وقول عبد الله بن عباس كان مبتدأ في الجملة الاسمية  
الحالية صمودي الخالق وجبت الواو وسواء كان خبر فاعلة نحو جاز زيد  
وهو يشير أو اسماً نحو جاز زيد وهو مشير وذلك لأن الجملة لا يترك  
فيها الواو حتى تعجز في صلة العامل وتتختم اليه في الاثبات وتقدم  
تقدير المزمع في ان لا يستأنف لها الاثبات وهذا ما يمنع في نحو جاز زيد  
وهو يشير أو هو مشير لأنك اذا اعذت ذكر زيد وحمت بالضم المنفصل  
المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحاً فانه لا يجد سبباً إلا ان تدخل  
بشعر في صلة المعجى وقسمه اليه في الاثبات لأن عادة ذكره لا يكون حتى  
نقصه استنباطاً للخرجه بانه يشير وبالألكن تركت الابتداء بحقيقة  
وجعلته لغواً في اليقين ويرى مجرى ان تقول جاني زيد وعمر يسير  
أما أنه ثم تركت انك لم تستأنف كلاماً ولم يبتدأ بالشرع اثباتاً  
وعلى هذا الاضطرار والقياس ان لا ينجى الجملة الاسمية إلا مع الواو وحاً  
يدون حسب سبب سبيل الشيء الخارج من قياسه وأصله يضرب من  
التاء ويل ونوع من التشبيه هذا كلامه في قولنا لا يخفى وهو مشير